

دليل أخلاقيات  
القضاء في مجال القضاء  
المغربي

من إعداد  
القاضي طوماس أ. والبتش

# بشراكة مع الجمعية الأمريكية للقضاة والمحامين 31 يوليو 2008

## الفهرس

المقدمة	4
الإهداء	5
منهاج دراسة أخلاقيات القضاء داخل المحاكم	6
أ. أهداف الدرس	6
ب. منهجية التكوين	7
ج. بنية الدرس	8
أخلاقيات القضاء ودور القاضي في مجتمع ديموقراطي	12
دستور المغرب	18
وضعية القضاء	35
مدونة سلوك القضاء للودادية الحسنية للقضاة المغربية	43
مبادئ بانكلور للسلوك القضائي لسنة 2002	49
وثيقة الرياض للمعايير الأخلاقية لسلوك القضاء بالنسبة للقاضي العربي	60
مناقشة المبادئ القضائية	69
أ. الاستقلالية	69
ب. المحايدة	72
ت. الاستقامة	75
ث. اللياقة	78

ج. المساواة ..... 87  
د. الكفاءة والاجتهاد ..... 89

## المقدمة

( سيتم تحضيرها من طرف  
السيد بناني )

الإهداء

# (التوجه بالشكر إلى السادة بناني ، الأيوبي ، يوسف ، إلى آخره )

## I . منهاج دراسة أخلاقيات القضاء

يتكون هذا الدرس من عنصرين أساسيين . أولا ، سيحاول الدرس أن يولج الطلبة لمفهوم أخلاقيات القضاء ومدى أهميته بالنسبة لدولة الحق والقانون . ستكون هناك كذلك مراجعة للخصائص التي يجب أن تتوفر في القاضي حتى يتمكن هذا الأخير القيام بمهامه على أحسن وجه . وستكون هناك مقارنة بين هذه الخصائص والقيم والمبادئ التي تشكل أخلاقيات القضاء .

سيتناول صلب هذا المنهاج المبادئ الستة الأساسية لأخلاقيات القضاء كما هي متداولة في مختلف المعايير الدولية التي تم تطويرها . هذه المبادئ هي الاستقلالية ، المحايدة ، الاستقامة ، اللياقة ، المساواة والكفاءة والاجتهاد . وسوف يتم تخصيص ستة من الحصص الثمانية التي يتكون منها درس أخلاقيات القضاء هذا لهذه المبادئ .

قامت الودادية الحسنية بمملكة المغرب مؤخرا بتبني مدونة للسلوك القضائي تدخل في إطارها هذه المبادئ الستة . وسيتم إطلاع الطلبة على هذه المدونة خلال هذه الحصص . سيتمكن الطالب كذلك من مقارنة المعايير الدولية ومدونات السلوك القضائي المعمول بها في بلدان أخرى بوثيقة الودادية الحسنية .

سوف تتم إحالة الطلبة كذلك على مقتضيات دستور المملكة المغربية وعلى مرسوم 1974 للقضاء للتأمل في مدى توافق مقتضيات القانون المغربي مع مفهوم أخلاقيات القضاء .

أما الجزء الثاني من هذا الدرس فيزود الطلبة بمنتدى حيث تتم مناقشة وتدارس القضايا التي تتعلق بأخلاقيات القضاء إذ يؤمن المعهد العالي للقضاء بمساندة من طرف المعايير الدولية لتدريس أخلاقيات القضاء أن أفضل طريقة للتدريس هي تلك التي تنهض بالتفكير والتأمل عن طريق المناقشة والتبصر. وبالتالي فسيلعب هذا الجزء دورا رئيسيا في التكوين الخاص بالأخلاقيات في المغرب .

#### أ. أهداف الدرس

- عند إتمام الدرس ، سيكون القضاة والمرشحون لسلك مهنة القضاء قادرين على ما يلي:
1. التعرف على وتقييم المبادئ الرئيسية للسلوك القضائي كما هي متداولة في المعايير الدولية ومدونة السلوك القضائي بالمغرب .
  2. فهم دوره أو دورها كمسؤول أو مسؤولة في داخل نظام قضائي مستقل ومحاييد دوره ترسيخ دولة الحق والقانون .
  3. الاعتراف بالحاجة إلى التطور المهني المستمر في كل مجالات عمله أو عملها بما فيها أخلاقيات القضاء .
  4. القدرة على تعليم قضاة آخرين ومناقشة وإياهم مفاهيم أخلاقيات القضاء التي تشملها مدونة السلوك المغربية والمعايير الدولية ذات الصلة .

#### ب . منهجية التكوين

تم الاتفاق على أن أهداف هذا الدرس من المستحسن تحقيقها عن طريق طريقة تعليمية تشاركية وحيوية وأن هذه المسألة ستشكل حجر الزاوية في منهجية التكوين . إن استعمال الحالات الافتراضية سيمكن الطلبة من تحليل كيفية تعاملهم مع القضايا اليومية التي ستعرض عليهم خلال مساراتهم المهنية ولهذا السبب يتم تشجيع المكونين على خلق وضعيات وحالات افتراضية تعكس القضايا القانونية الواقعية التي تطرح في المغرب . إن القضايا الافتراضية المقترحة في دليل التكوين هذا هي فقط من قبيل التوجيه .

وقد تم إعطاء المكونين بعض الخطوط التوجيهية العريضة تتلاءم مع طريقة التكوين هذه. أولها أنه يجب عليهم تقادي إلقاء محاضرة على الطلبة خلال جميع الحصص، يجب أن لا تتعدى المحاضرة الزمن المخصص لإلقاء مقتضبة على المبدأ الذي سيتم تدارسه في تلك الحصة . إن الهدف الوحيد من المحاضرة هو إعطاء القاعدة النظرية لبعض المبادئ الأخلاقية التي يشوبها نوع من الغموض . إلا أن العمل الذي يتم القيام به بعد انتهاء المحاضرة هو القادر على تزويد الطلبة بأفضل تجربة تعليمية .

إن الخبراء في هذا الميدان يقولون بأن هناك ثلاثة شروط أساسية لتوفير مناخ ملائم وناجع يشجع التجربة التعليمية :

1. يجب أن يمكن المناخ الطلبة من أن يشعروا بحرية استكشاف معنى الموضوع ، فهم في حاجة لأن يحسوا بالأمان وبأنهم مقبولون.
2. يجب إعطاء الطلبة فرصا كثيرة للمقارنة والموازنة بين معلومات وتجارب جديدة. إذ من المهم جدا أن يحس الطلبة بحرية ربط التجارب الماضية بالتجارب المتوقعة دون الشعور بهيمنة المكون .

3. اقتناء معاني جديدة عن طريق الاستكشاف الذي يتسنى عن طريق مناقشة الدرس.

وبالتالي، فإن كل حصة يجب أن تدرس عن طريق المزج بين:

1. طريقة المحاضرة التي لا يجب أن تتعدى 15-25 دقيقة.
2. المناقشات التي تسمح للآخرين بالإجابة تعبيراً عن مواقفهم .  
يتعين على المكون خلق مناخ حيث يشعر المكونون بالراحة وحيث يتم تشجيعهم على أخذ الكلمة والتعبير بحرية.
3. إن الأسئلة الافتراضية تمكن الطلبة من التعامل مع قضايا قد تطرح نفسها في الواقع .  
وهذه الأسئلة الافتراضية يجب أن تكون مكتوبة وأن يتم تناولها ومناقشتها داخل كل مجموعة التي تتقدم بخلصاتها للمجموعات الأخرى داخل قاعة الدرس.  
نشجع المكونين على اعتماد طريقة العمل مع مجموعات صغيرة داخل القسم وأن لا تتعدى كل مجموعة ستة طلبة . بعد أن يتم طرح سؤال على كل مجموعة ، سيوجه المكون هذه الأخيرة لتقدم أجوبتها أمام باقي المجموعات داخل قاعة الدرس عن طريق مقرر تعيينه المجموعة نفسها .
4. يمكن للمكون كذلك أن يقيم فهم الطلبة للموضوع عن طريق تمارين مكتوبة وامتحانات قصيرة .

يجب أن ينتشع الطلبة بالحاجة إلى :

1. الاستماع الفاعل يجب عليهم أن ينصتوا ملياً لما يقوله الآخرون وأن يتعودوا على عدم المقاطعة .
  2. مساندة الزملاء عن طريق التشجيع واستعمال مساهمات الآخرين استعمالاً بناءاً.
  3. العمل على التحليل الانتقادي البناء عن طريق طرح أسئلة فيما يخص ما يقوله الآخرون يجب عليهم أن يفعلوا هذا بطريقة تخلو من التهديد وبهدف إيجاد حل للمشكلة الذي اعترض الطلبة الآخرين .
- يحتوي هذا الدليل على الوثائق الأساسية التي يجب قراءتها قبل الشروع في الدرس. وسيتم توزيع نسخ من جميع الوثائق المشار إليها في هذا الدليل على الطلبة .

## ج . بنية الدرس

### 1. الحصة الأولى – تقديم لأخلاقيات القضاء .

أ. أهمية أخلاقيات القضاء

(1) أخلاقيات القضاء ودور القاضي

ب. خاصيات القاضي الجيد

ت. التعرف على المبادئ الأخلاقية كما جاءت في :

(1) المبادئ الأساسية للأمم المتحدة الخاصة باستقلال القضاء ( 1985 ) .

(2) مبادئ بانكلور للسلوك القضائي

(3) وثيقة الرياض للمعايير الأخلاقية للسلوك القضائي بالنسبة للقاضي العربي .

(4) المدونة المغربية للسلوك القضائي

(5) المدونة الأردنية للسلوك القضائي .

ج. الإطار التحليلي لتدارس المشاكل الأخلاقية .

1- تعريف المشكل الأخلاقي

2- الإشارة إلى أية قواعد ، مدونات ، توجيهات عامة ، ومبادئ التي لها صلة مباشرة بالمشكل الأخلاقي .

3- استشارة الزملاء، إذ استدعى الأمر ذلك .

4- الإشارة إلى الاختيارات الممكنة مع التركيز على مواطن القوة ومكامن الضعف لكل اختيار .

5- التعرف على الاختيار الأفضل .

2. الحصة الثانية – المبدأ: الاستقلالية

أ. مناقشة مبدأ الاستقلالية في القضاء .

ب. التعرف على المقتضيات المناسبة من المدونة المغربية للسلوك القضائي والمعايير الدولية .

ت. النظر إلى بعض القضايا الأخلاقية الافتراضية .

(1) تأثير الأجهزة التشريعية و/أو التنفيذية.

(2) تدخل زملاء لهم أقدمية وثقل أكبر من دائرة القضاء الجالس.

3. الحصة الثالثة – المبدأ: المحايدة

أ. مناقشة مبدأ المحايدة

ب. التعرف على المقتضيات المناسبة من المدونة المغربية للسلوك القضائي والمعايير والصكوك الدولية.

ت. إثارة القضايا الأخلاقية الافتراضية

1. المشاعر الخاصة، معرفة الأطراف أو القضايا المعنية

2. تأثير العائلة

4. الحصة الرابعة – المبدأ: الاستقامة

أ. مناقشة مبدأ الاستقامة

ب. النظر إلى المقتضيات المناسبة من المدونة المغربية للسلوك القضائي والمعايير والصكوك الدولية.

ت. إثارة القضايا الأخلاقية الافتراضية.

1. الحياة الشخصية

2. مخالفة القانون

5. الحصة الخامسة – المبدأ : اللياقة

أ. مناقشة مبدأ اللياقة

ب. النظر إلى المقتضيات المناسبة من المدونة المغربية للسلوك القضائي والمعايير والصكوك الدولية .

ت. إثارة القضايا الأخلاقية الافتراضية .

1. الاتصالات ذات الطابع الاجتماعي مع مهنيي القانون .

2. استعمال واستغلال نفوذ الناشئ عن مهنة القضاء .

3. تقديم / قبول الهدايا

6. الحصة السادسة – المبدأ : المساواة

أ. مناقشة مبدأ المساواة

ب. النظر إلى المقتضيات المناسبة من المدونة المغربية للسلوك القضائي والمعايير والصكوك الدولية .

ت. إثارة القضايا الأخلاقية الافتراضية .

1. الجندرة

2. التنوع الثقافي

3. الموظفون الذين يعربون عن أي آراء أو أحكام مسبقة .

7. الحصة السابعة – المبدأ : الكفاءة / الاجتهاد

أ. مناقشة مبدأ الكفاءة / الاجتهاد

ب. النظر إلى المقتضيات المناسبة من المدونة المغربية للسلوك القضائي والمعايير والصكوك الدولية .

ت. إثارة القضايا الافتراضية الأخلاقية .

1. احترام الوقت

2. الإدلاء بالأحكام

3. التكوين المستمر

8. الحصة الثامنة – ملخص

أ. مراجعة الدرس برمته

ب. قضايا أخرى للتدارس

## أخلاقيات القضاء ودور القاضي في مجتمع ديموقراطي

عرض تقدمه القاضية المحترمة تغريد حكمت  
الحوار القضائي الانتقالي : تقوية الشبكات والآليات من أجل التشاور  
والتعاون القضائي



## ندوة منظمة بكلية الحقوق لجامعة هارفارد 1-2 دجنبر 2006

### مقدمة : تطور المعايير الأخلاقية في النظام القضائي

1- إن أصل أو نشوء مؤسسة القضاء - ونعني بها أفراد المجتمع المؤتمنين على حل النزاعات - اختلف من جماعة بشرية إلى أخرى . وبدون الإطالة في قضايا من صميم على السوسيو انتروبولوجيا ، فإن المسار الطويل لتطور السلطة القضائية أكد عموما على خاصيتين مرتبطتين للقضاة أولها أن سلوك القضاة يتسم بالحكمة والأمانة وأن القضاة يعملون على حل النزاعات بطريقة عادلة ومستقيمة . ثانيها أن المشتغلين في سلك القضاء يتمتعون باحترام وتقدير خاصين بحكم تمثيلهم لهذه القيم والمبادئ .

2- في أي مجتمع ديموقراطي ، تعتبر السلطة القضائية حصن ومراس الحقوق والحريات ، إذ أنها الوسيلة التي اخترعتها المجتمعات وتبنتها من أجل تحقيق السلام الاجتماعي والتضامن وذلك ضمانا منها لتكريس شؤون الحياة العامة في جو من العدالة المطلقة والحياد التام . وبالتالي فإنه لا يمكن إلا أن يكون من الطبيعي أن تستأثر قواعد السلوك والقيم الإنسانية الأساسية بمكانة مميزة في مجال السلطة القضائية لكون هذه السلطة تشكل ملجأ جميع النزاعات التي تشب بين الأفراد فيما بينهم وبين الأفراد ومختلف السلط العمومية الأخرى .

3- " بما أن البشر ليسوا ملائكة " ، فإنه من الضروري تقييد سلوكياتهم . وقد كان هناك دائما اهتمام متزايد بضرورة تمثيل القضاة للسلوكات الفضلى والقيم الأخلاقية التي تؤهلهم لأن يكونوا أهل ثقة وأن يحلوا النزاعات التي تقع بين أفراد الجماعات . زيادة على هذا ، فإنه ومنذ تنصيبهم ، يتوقع من القضاة أن لا يكفوا عن الالتزام والتقيد بالشروط الأساسية والصارمة للسلوك المستقيم والقيم الأخلاقية التي ستمكنهم من المحافظة على المصدقية المطلوبة في المسؤول المؤتمن على إدارة وتدبير شؤون مجتمعه .

4- إن هذه التقييدات تتبع جوهريا من ذات الشخص نفسه وتوضحها القوانين والتنظيمات التي تعكسها القيم الضمنية للجماعات . وفي حين أن الأفراد يبقون حكام وظائف الحكومات ، بما فيها الوظيفة القضائية ، فإن التاريخ قد أعرب عن الحاجة في اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير الاحتراسية . وكما يقول جيمس مادسون بطريقة مختصرة :

إن الاعتماد على الأشخاص هو ، بدون شك ،

أول رقابة على الحكومة ، لكن التجربة

أظهرت لبني البشر ضرورة التدابير الاحتراسية الاحتياطية .

5- إن الوظيفة العمومية تعني ضمنا ثقة العموم ومن أجل الحفاظ على ثقة العموم ، فإن أصحاب المناصب في الوظيفة العمومية يتعين عليهم أن يلتزموا بمدونة أخلاق وسلوك معينة . وحينما نتحدث عن السلطة القضائية ، فإن العناصر الجوهرية التي تخص بالذكر هي تفادي الربح الشخصي أو المصلحة الشخصية ، الانحياز والوقوع تحت التأثيرات .

تجميع أخلاقيات القضاء في شكل قوانين

6- إن فكرة فرض معايير معينة على القضاة وتوفير آلية من أجل معاقبة السلوكات الشاذة ليس بالجديدة . فأول تجميع وصلنا في هذا الإطار للقوانين هو مدونة ميزوبوطاميا للملك

حمورابي ( 1750-1795) قبل المسيح والتي تتضمن قاعدة تقضي بأن كل قاضي يتوصل إلى حكم خاطئ ويكون الخطأ خطأه .

" يؤدي اثنتي عشر مرة مقدار الغرامة التي نطق بها في حكمه وتتم إقالته علنا وأمام العموم من هيئة القضاء الجالس ولن يتمكن أبدا من الجلوس مرة أخرى من أجل النطق بالأحكام " .

7- إن نظرية استقلال السلط والوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية في المجتمع تم تطويرها من طرف لوك ومونتسكيو في القرن السابع عشر وهي تشكل الآن المبدأ الأساسي لاشتغال الحكومات في الدول الديمقراطية . وحسب رأي مونتسكيو ، " ليست هناك أية حرية ، إذ لم تكن سلطة القضاء منفصلة عن السلط التشريعية والتنفيذية . إذا ما تم ربط السلطة القضائية بالسلطة التشريعية ، فإن حياة وحرية الفرد تصبح معرضة للرقابة الاستبدادية ، لأن القاضي سيصبح مشرعا . وإذا ما تم ربط السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية ، فإن القاضي قد يتصرف بكل العنف الذي يتميز به الجائرون المضطهدون " 8- ومن أجل كل هذا أصبح طبيعيا أن تصير مسألة استقلال القضاة من القضايا الأساسية في أخلاقيات القضاء وكذا محايدة هؤلاء وعدم انحيازهم . إن أول مبدأ من مبادئ بنكلور للسلوك القضائي يذكر أن : " استقلال القضاء من الشروط الأساسية لدولة الحق والقانون وضمانة جوهرية للمحاكمة العادلة وأنه " يتعين بذلك على القاضي أن يمثل وينهض باستقلال القضاء في أشكاله الفردية والمؤسسية " .

9- حسب تعبير المقرر السابق للأمم المتحدة السيد سينغفي بخصوص استقلال وعدم انحياز القضاء ، " غياب ( مفاهيم المحايدة والاستقلالية عن القضاء ) تؤدي إلى نفي العدالة وتزليل المصدقية عن المسار القضائي بل تجعلها مشككا فيها . إن محايدة واستقلال القضاء حق إنساني لمستهلكي العدالة أكثر منه امتياز للقضاء في حد ذاته " 1

1. وثيقة الأمم المتحدة E / CN4 / Sub 2/18/1985 . أضف فقرة 6-1-75 ، 1985 – مذكور في التقرير لأحد خلفاء السيد سينغفي وهو السيد ليوناردو ديسبوي بلجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، 31 دجنبر 2003 ، وثيقة الأمم المتحدة E/CN.4/2004/60 .

10- إن الإيمان بأنه ومن أجل التوصل إلى أعلى مستوى من العدالة عند حل النزاعات ، من الضروري التقيد بمدونة سلوك صلرمة مسألة كونية . وهذه الاعتقادات الأساسية هي معبر عنها بمختلف الطرق في مختلف المجتمعات .

11- إنه وفي القانون العام ، تقضي العادة والتقليد بأن يشتغل القضاة حسب العادات غير المكتوبة للمحكمة التي يتم توارثها عبر أجيال القضاة . وصار القضاة في نظام القانون العام وحتى في المملكة المتحدة بطورون الخطوط العريضة للسلوك القضائي على أن تدوين هذه المعايير في شكل قواعد مكتوبة مسألة حديثة التطور بالفعل وتكاثر هذه القواعد والمدونات المكتوبة للسلوك القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية هي بالفعل شاهد على هذه المسألة وخطوة أخرى في هذا التوجه التنظيمي .

12- في البلدان التي تسود فيها القوانين المدنية خلافا ، يوجد هناك اعتماد كبير على تقيد القاضي بقسم الوظيفة وتعتبر القواعد المكتوبة والمنظمة مسألة ليست بالضرورية ويعود هذا لكون المبادئ التي تسطر مدونات السلوك هذه المعتمدة في البلدان ذات التقاليد القانونية الأخرى مذكورة في النصوص الرئيسية المكتوبة للنظام القانوني ، مثل دستور فرنسا .

13- خطوة أخرى في التوجه العام نحو تدوين السلوك الأخلاقي في القضاء هي تزايد المدونات القضائية ومبادئ السلوك على المستوى الدولي . وإن مبادئ بنكلور ومدونة الأخلاق في القضاء للمحكمة الجنائية الدولية تشكل أمثلة مهمة في هذا السياق .

14- إن هذه الصكوك والمعايير الدولية تنعكس دائما في تطور مدونات أخلاقيات القضاء بالنسبة للبلدان التي تمر من مرحلة انتقالية . فمثلا تم تطوير مدونات للسلوك في القضاء بالنسبة لكل من كرواتيا ، البوصنة والهرسك والكوسوفو وكلها بلدان حيث يعمل المجتمع الدولي على تقوية دولة الحق والقانون . ومن المهم الأخذ بعين الاعتبار كون هذه البلدان لها تاريخ في القانون المدني المتسم بقوته وكونها كذلك اعتمدت على القانون من أجل تنظيم السلوك القضائي .

15- وفي حين تمت مقاربة هذه المسائل بطرق مختلفة من طرف العديد من البلدان ، بقيت المبادئ أو القواعد التي تنظم سلوكيات القضاة تتشابه إلى حد كبير إذ تبقى مبادئ بنكلور للسلوك القضائي وتوصية المجلس الأوروبي بخصوص استقلال ونجاعة ودور القضاة ومدونة الجمعية الأمريكية للقضاة والمحامين حول السلوك القضائي ومدونة أخلاقيات القضاء عاكسة لنفس المبادئ والاعتبارات . وبصفة عامة فإن المدونات القضائية للسلوك تسعى لضمان الاستقلال وعدم الانحياز والاستقامة واللياقة بالنسبة للقضاة وتعرب عن مبدأ مساواة الجميع أمام المحاكم .

16- إضافة إلى هذا ، فإن مبادئ بنكلور تتضمن اعتبارات بخصوص نجاعة النظام القضائي . ويتطلب هذا ، حسب المجلس الاستشاري للقضاة الأوروبيين ، جهازا توجيهيا لمجلس وزراء المجلس الأوروبي أن " يتوفر القضاة على مستوى عال من الوعي المهني إذ يتوجب عليهم أن يحافظوا على مستوى عال من الكفاءة المهنية من خلال التكوين الأساسي والمستمر وتزودهم بالمؤهلات اللائقة " . وفي هذا السياق ، يجب علينا أن نستحضر ملاحظة أرسطو والتي عبر عنها منذ آلاف السنين حيث يقول :

بخصوص التفوق ، لا يكفي أن نعرف

فقط بل يجب أن نحاول الحصول عليه واستعماله

#### **تطبيق مدونات ومبادئ أخلاقيات القضاء**

17- سواء تم سن مدونات السلوك أو مبادئ السلوك الأخلاقي في القضاء أو تم الاعتماد على المبادئ العامة التي تسطر هذه الآليات ، فإنه يتعين توفير الإجراءات التأديبية حسب المساطير التي تعكس المبادئ التي تسعى إلى حمايتها ، بدءا بمبدأ استقلال القضاء . وبالفعل فإن المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بخصوص استقلال القضاء لسنة 1985 في مادتها 19 تنص على أن " جميع الإجراءات التأديبية ... يجب أن يتم تحديدها حسب المعايير الرسمية للسلوك القضائي. " <sup>2</sup>

18- فمثلا في الكوسوفو الموجود تحت إشراف إدارة الأمم المتحدة ، فإن الخروقات التي يدعى حصولها في مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني للقضاة <sup>(3)</sup> يمكن التصريح بها لوحدة التفتيش القضائي والمدعوة ب ( JI4 ) . وتقوم وحدة JI4 هذه بالقيام بمجموعة من التحريات وقدمت توصياتها للمجلس القضائي للكوسوفو الذي بإمكانه إقرار إجراءات تأديبية قد تؤدي إلى فرض تأنيب أو تعليق أو إقالة . وفي العديد من البلدان الأخرى التي استنبطت النموذج الديمقراطي الأمثل فإن فرض قواعد ومدونات السلوك القضائي تم عن طريق الأجهزة القضائية التأديبية .

19. على القضاة أن يكونوا محميين من الضغوط التي قد تمارس عليهم ليس فقط من طرف الحكومة ولكن كذلك من طرف العموم . ومن جهة أخرى ، لا يجب أن تصير المدونات القضائية للأخلاقيات وسيلة يتذرع بها المتنازعون أو المدعى عليهم المستأوون من أجل هدر الموارد ومضايقة القضاة فدور القاضي يستوجب منحه قدرا كبيرا من الحصانة . وبهذا ، فإن أي نظام تأديبي بالنسبة للقضاة يستدعي كونه شفافا وسهل الولوج وتوفيرا لظروف الملائمة لمحاكمة القاضي محاكمة عادلة ومسارا قانونيا مناسباً بما فيها إمكانية الاستئناف ضد أية جزاءات قد تفرض عليهم .

2. قرارات الجمعية العامة 40/32 ل 29 نونبر 1985 و 146/40 ل 13 دجنبر 1985.

3. آخر مسودة من المنتظر تبنيها قريبا من طرف المجلس القضائي للكوسوفو

20. إن الآلية المناسبة في هذا السياق قد تكون جهازا تفتيشيا مبنيا على نظام التحقيق القضائي الرسمي الذي يقدم تقريرا للمجلس التأديبي القضائي المكون من القضاة و في بعض الأحيان من المحامين الممارسين و الذي يتم الإعلان أمام العموم عن توصياته أو تدابير الإدارية . إضافة إلى هذا ، فإنه لا يمكن فرض أية جزاءات على القضاة على القضاة من طرف السلطة التنفيذية و حيث لا يكون الجزاء صادرا بتوصية من هذا المجلس القضائي . و قد يكون هذا الوسيلة الأنسب من أجل زيادة ثقة العموم في جهاز القضاء و في نفس الوقت حماية الاستقلال القضائي.

21. إذا ما استحضرننا في أذهاننا ما سبق ، فإنني أعتبر أن مبادئ بنكلور قد فشلت في إضافة المبادئ الأساسية المرصودة توصية واضحة و مهمة بخصوص الآليات الضرورية من أجل تطبيقها . و في فقرة واحدة في روعة من الاختصار تذكر مبادئ بنكلور أن " و بحكم طبيعة العمل القضائي ، فإن التدابير الناجمة سيتم تبنيها من طرف مهنتي القضاء على المستوى الوطني من أجل توفير الآليات لتطبيق هذه المبادئ إذا كانت مثل هذه الآليات ليست بالمتوفرة في ترساناتهم القانونية . " و في تعليقاته على مبادئ بنكلور ، فإن المجلس الاستشاري للقضاة الأوروبيين إستفاض في الحديث عن هذه المسألة و أعطى نصائح قيمة بشأن هذه الآليات .

22. إن المجلس الأوروبي الاستشاري للقضاة لا يساند المسؤولية القانونية الكاملة للقضاة . فحسب المجلس ، لا يجب اتخاذ الإجراءات التأديبية إلا عند وقوع خروقات صارخة و كبيرة و في حين لا يمكن للقضاة المطالبة بالحصانة من المتابعة عن طريق المسطرة الجنائية العادية ( مثلا لقبولهم الرشاوي ) " فإنه لا يجب أن يشتغل القاضي تحت تهديد العقوبة المادية أو عقوبة السجن لأن هذا قد ... يؤثر ضمينا على حكمه " و بخصوص المسؤولية المدنية ، فإن المجلس الاستشاري ينصح بأنه " و كمبدأ عام ، فإن القضاة يمكن لهم التمتع شخصيا بالحرية المطلقة من المسؤولية ( المدنية ) بخصوص الشكاوي حيث يمارسون مهامهم بكل أمانة و استقامة "

23. سأضيف هنا أنه و في غياب التوجيه التشريعي الواضح يتعين على المرء أن يكون حذرا في الدفاع عن إقرار قواعد السلوك الأخلاقي للقضاة أمام المحاكم العادية، في سياق المساطر المدنية و الجنائية وذلك بحكم التعبيرات و الألفاظ العامة التي استعملت لصياغة هذه

القواعد . و تبقى أغلبية هذه القواعد عبارة عن معايير أخلاقية تعبر عن أهداف و تطلعات أكثر من تعبيرها عن قواعد سلوكية يمكن تفعيلها و تطبيقها بطريقة مباشرة.

### مستقبل أخلاقيات القضاة

24- ليس هناك أدنى شك في أن المستقبل القريب سيشهد مراجعات و تعديلات سيتم إدخالها على المدونات التي تدعم أساسا أخلاقيات القضاة وذلك من أجل مواجهة تحديات و ظروف جديدة حتى و لو كانت القواعد القانونية قد تمتعت مسبقا بنوع من الاستقرار و الاستدامة النسبية و سيساعد هذا على خلق و ترسيخ توازن في استغلال هذه المؤسسة الجوهرية إضافة إلى هذا سيعمل مثل هذا التوجه على إضفاء مصداقية مجددة على القضاء و ما أحوجه إليها و على منحه ثقة العموم و مرتبة الاحترام المجيد مبعث الاعتزاز التي كان يتمتع بها في السابق.

25- نحن نؤمن بأن ثقة الأشخاص يجب أن تكسب و ترسخ وذلك ليس فقط عن طريق مراجعة و تعديل مدونات أخلاقيات القضاء ولكن كذلك عن طريق تشجيع و تعزيز الحكامة الجيدة و محاربة الرشوة بجميع أشكالها ، وهذا بدوره يثير مسألة تطبيق القواعد و المدونات. وليست هذه التدابير بالإضافة بناتا بالنسبة لمهمة مراجعة و تعديل مدونات السلوك القضائي و لكن يجب إقحامها معا. و في كل الأحيان يبقى أفضل ضمان للاستقلال و المحايدة و الاستقامة القضائية هو النظام الديمقراطي الذي يشتغل على أحسن وجه .

### خاتمة

26. و كخلاصة فإن المجهودات التي تم بذلها من بلورة مدونات أخلاقيات القضاء هذه بهدف الرفع من مستوى المعايير و محاربة الرشوة جزء لا يتجزأ من تاريخ طويل من ترسيخ ثقة العموم في القضاء و نستقي هذه القواعد الأخلاقية مصدرها من القيم الكونية للاستقلال و المحايدة و المساواة و الاستقامة و اللياقة و كذلك كفاءة القضاة. و قد تم تطوير هذه القواعد من طرف مهنيي القضاء أنفسهم و يعتبر هذا تمثيلا لمعيار أساسي ألا و هو معيار الاستقلال الذي يجعل من فرض قواعد عن طريق الأجهزة التنفيذية و التشريعية مسألة غير مرغوب فيها.

27. و بالتالي فإن أغلب هذه القواعد تشكل خطوطا عريضة توجيهية بالنسبة للقضاة بالرغم من أن التطور المستقبلي المنتظر على مستوى أخلاقيات القضاء سيتمحور حول خلق آليات محايدة و مستقلة من أجل معاقبة القضاة الذين سوف يخرقون هذه القواعد . و يبقى العامل الأساسي الواجب استحضاره في الأذهان هو أنه على جهاز القضاء أن يظل مستقلا عن أية ضغوط قد تمارس عليه من طرف السلطات و أن أهم مسألة في اشتغال القاضي هي تطبيق و تكريس المبادئ المجتمعية بطريقة لا تسعى إلى خدمة المصالح الشخصية و طرح الحلول العادلة للنزاعات تشب بين الأطراف.